

الحكم الرشيد: المضمون و التطبيق

الدكتور عادل عبداللطيف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

فبراير / شباط 2013

أ/ مفهوم الحكم

■ يعتبر مفهوم الحكم (Governance) مفهوماً محايداً يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارة شؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي؛

■ والحكم مفهوم واسع يشمل بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص.

/ ب / مفهوم الحكم الرشيد

◆ يستخدم مفهوم الحكم الرشيد منذ حوالي ثلاثة عقود من الزمن من قبل المؤسسات والمنظمات الدولية لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطوير وتنموي ونقدي؛

◆ أي إن الحكم الرشيد هو:

■ الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وبرضاهم عبر مشاركتهم ودعمهم.

الحكم الرشيد، لماذا؟

- ◆ التغيرات الإقليمية والدولية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.
- ◆ تأثير العولمة وسياسة السوق المفتوح.
- ◆ عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي الجارية حالياً في بعض البلدان و انعكاسها على رؤى وأهداف وإستراتيجيات وأنشطة المنظمات غير الحكومية.
- ◆ بروز مفاهيم ومبادئ جديدة في التنمية والمشاركة والتكافؤ وبناء المجتمع المدني.
- ◆ الاقتناع بأهمية مشاركة الناس والمجتمعات في عملية التنمية.
- ◆ تطور المجتمع المدني واكتسابه الآليات والأطر القادرة على تعبئة مشاركة الناس.

تعريف البنك الدولي

” أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية “

- أسلوب أو طريقة لممارسة السلطة.
- الحكم الرشيد محدد للتنمية الاقتصادية.
- الحكم الرشيد مكون رئيسي لأية سياسة اقتصادية ناجحة.

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

” ممارسة السلطات، السياسية، والاقتصادية والإدارية لتحسين شؤون المجتمع على كافة المستويات، وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون بالتعبير عن مصالحهم والسعي إليها، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم ومعالجة خلافاتهم“

■ الحكم الرشيد يشمل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

مبادئ ومقومات الحكم الرشيد

1. المشاركة
2. الشفافية
3. المساءلة والمحاسبة
4. الفاعلية وحسن الاستجابة
5. سيادة الحقوق والقانون
6. المساواة والاندماج الاجتماعي
7. الرؤية الاستراتيجية

أولاً:

مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع في الشأن العام

□ حق كل مواطن (امرأة أو رجل) في المشاركة في صنع القرارات واتخاذها؛

□ المشاركة تقتضي:

- توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة...
- وجود أطر ومؤسسات يمكن من خلالها المشاركة في الشأن العام.

ثانياً: الشفافية

- ♦ الحق في الوصول إلى المعلومات والقدرة على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالشأن العام؛
- ♦ تتحقق الشفافية من خلال الإعلان عن الأنشطة وأهدافها و مصادر تمويلها.

ثالثاً:

المساءلة والمحاسبة

- ♦ وجود أطر وآليات المساءلة والمحاسبة.
- ♦ امتثال المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لهذه الآليات التي من شأنها محاسبة المسؤولين عما يقومون به، وذلك بهدف تحسين الأداء ومكافحة الفساد.

رابعاً: الفاعلية وحسن الاستجابة

- ◆ القدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات المواطن وبناء على الاستخدام الراشد والفعال للموارد والمصادر.
- ◆ إرساء معايير الأداء التي تأخذ بعين الاعتبار:
 - احترام المبادرات والعمل الطوعي؛
 - احترام التخصص وتقسيم العمل؛
 - اعتماد قواعد أخلاقية لممارسة العمل؛
 - التعاون والتفاعل بين العاملين والمتطوعين؛
 - احترام الفئات المستفيدة أو المستهدفة.

خامساً: سيادة الحقوق والقانون

- ♦ مرجعية القوانين وسلطانها على الجميع من دون استثناء أو تمييز انطلاقاً من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

سادساً: المساواة والاندماج الاجتماعي

♦ حق جميع الناس في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل العرقي أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك من الفوارق.

♦ احترام مبدأ المساواة والاندماج الاجتماعي يقتضي:

- تطهير القانون من كل شوائب التمييز؛
- إنشاء القانون على قيم العدالة و تكافؤ الفرص.

سابعاً: الرؤية الإستراتيجية

- ◆ النظرة البعيدة المدى الهادفة إلى تنمية المجتمع التي تستند إلى فهم واضح للواقع والمعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والي خيار مستقبلي متفق عليه.



وشكراً!